الإنتربول

قرار رقم 5

AG-2016-RES-05

الموضوع: برمجية الإنتربول للتدقيق I-Checkit: أداة من أدوات العمل الشرطي

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المجتمعة في دورتها الـ 85 في بالي في الفترة من 7 إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2016،

إذ تتعهد بتوفير الدعم للبلدان الأعضاء في الإنتربول من خلال استحداث أدوات وخدمات مبتكرة تتيح التصدي بشكل فعال للجريمة عبر الوطنية وللإرهاب،

وإذ تدرك ما تواجهه البلدان الأعضاء في الإنتربول من تحديات أمنية متغيرة ومخاطر مرتبطة بعدم الاستخدام الأمثل لقدرات الإنتربول الشرطية،

وإذ تقرّ بأن المجرمين يستخدمون وثائق السفر المسروقة أو المفقودة أو الملغاة لتسهيل الانتقال عبر الحدود بطريقة سرية والحصول على خدمات حيوية داخل البلدان والقيام بأنشطة غير قانونية،

وإذ تؤكد مجددا الدور الحيوي لقاعدة بيانات الإنتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة وغيرها من قواعد البيانات المتعلقة بأمن الحدود في كشف انتحال الهوية ومنع التهديدات الإجرامية الخطيرة،

تذكّر بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2178 الذي يحث الدول على استخدام المعلومات المسبقة عن المسافرين بقدر أكبر ويُبرز أهمية أدوات الإنتربول وموارده العالمية في رصد عبور المقاتلين الإرهابين الأجانب ومنعه؛

واقتناعا منها بفرصة تعزيز استخدام قاعدة بيانات وثائق السفر المسروقة والمفقودة وغيرها من آليات الإنتربول ذات الصلة عن طريق برمجية التدقيق I-Checkit التي تتيح لأجهزة إنفاذ القانون إمكانية التدقيق المسبق في المعلومات المتعلقة بوثائق السفر التي جمعتها شركات القطاع الخاص في إطار شراكات موثوقة للحد من الجرائم وتحسين تدابير التحقق من الهوية،

وإذ تضع في الاعتبار القرار AG-2015-RES-03 الذي كُلِّفت بموجبه الأمانة العامة باتخاذ التدابير الضرورية بالتعاون مع المكاتب المركزية الوطنية من أجل:

- السماح بمواصلة المرحلة التجريبية لمشروع I-Checkit مع الفنادق وشركات السفن السياحية والمصارف بما يتيح مواصلة تطوير المشروع وإمكان مواصلة تقييم مدى فائدته الميدانية وقدرته على النهوض بمستوى الأمن في البلدان الأعضاء في الإنتربول؛

- تقديم نتائج المرحلة التجريبية مع الفنادق والمصارف وشركات السفن السياحية إلى الدورة الـ 85 للجمعية العامة طلبا لموافقتها عليها،

وإذ تشير بارتياح إلى نتائج المرحلة التجريبية لمشروع I-Checkit مع شركة سفن سياحية هي Carnival Corporation Princess Cruises، التي تُبرز فوائد هذه البرمجية لأجهزة إنفاذ القانون كأداة للتخفيف من حدة المخاطر وجمع معلومات الاستخبار، ترأب صدعا في قدرات أمن الحدود الوطنية،

وإذ تقر بامتثال مواصفات خدمة I-Checkit المخصصة للقطاع البحري للقانون الأساسي للمنظمة ونظام الإنتربول لمعاملة البيانات، وبضرورة ضمان توفير هذه الخدمة في المستقبل بما ينسجم مع القوانين الوطنية والمعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان،

وإذ تلاحظ مع التقدير إسهام الفريق العامل المعني بـ I-Checkit في إعداد مواصفات هذه الأداة وتأخذ التوصيات التي وضعها في الاعتبار،

توافق على أن توفر الأمانة العامة برمجية I-Checkit المخصصة للقطاع البحري كأداة من أدوات العمل الشرطي في إطار استراتيجية الإنتربول العالمية لإدارة الحدود وتتيحها للبلدان الأعضاء في الإنتربول بموجب الشروط المحددة في مواصفات خدمة I-Checkit، تطبيقا للمادة 28(6) من نظام معاملة البيانات، وفي نموذج التمويل، تطبيقا للمادة 6.3(1،هـ) من النظام المالي؛

ترخص للأمانة العامة في إبرام اتفاقات مع كيانات خاصة من القطاع البحري لتقديم خدمة I-checkit وفقا لمشروع الاتفاق الموحد (التذييل 2)؛

تكلف الأمانةَ العامة باتخاذ التدابير اللازمة، بالتعاون مع المكاتب المركزية الوطنية، من أجل:

- السماح بمواصلة مرحلة البحث والتطوير لمشروع I-Checkit مع شركات القطاع الخاص الخاضعة لضوابط (مثل الفنادق والمصارف) بما يتيح مواصلة تطوير المشروع وإمكان مواصلة تقييم مدى فائدته الميدانية وقدرته على النهوض بمستوى الأمن في البلدان الأعضاء؛
- تقديم نتائج مرحلة البحث والتطوير مع شركات القطاع الخاص الخاضعة لضوابط إلى الجمعية العامة في دورتها الـ 87 طلبا لموافقتها عليها؛

تدعو البلدان الأعضاء إلى تقديم الدعم للأمانة العامة في مواصلة تطوير برمجية I-Checkit من خلال السماح بتقصّي البيانات في قواعد البيانات الوطنية لوثائق السفر المسروقة والمفقودة وممارسة الرقابة الملائمة بموجب نموذج إدارة البيانات الوارد في مواصفات الخدمة؛

تشجّع بشدة البلدان الأعضاء، عملا بالقرار AG-2012-RES-01 (روما (إيطاليا)، 2012)، على أن تواصل:

- إبلاغ الإنتربول فورا بجميع وثائق السفر المسروقة والمفقودة الصادرة عن سلطاتها الحكومية، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للإبلاغ المتعلقة بقاعدة البيانات الآنف ذكرها؛

- التأكد من دقة البيانات المسجلة في قاعدة البيانات السابقة الذكر وتحديثها بوتيرة منتظمة وإتلافها بما يتماشى مع نظام الإنتربول لمعاملة البيانات ووفقا لإجراءات وسياسات التشغيل الموحدة المتعلقة بقاعدة البيانات المذكورة؛
- الرد فورا على الاستفسارات المتعلقة بسجلاتها المدرجة في قاعدة البيانات المذكورة، من أجل كشف أيّ مطابقات محتملة بسرعة، وذلك وفقا لإجراءات وسياسات التشغيل الموحدة السارية على الصعيد الوطني وتلك المعدّة لتشغيل قاعدة بيانات الإنتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة.

اعتُمد